اقتصاديون: فرض حصار على إيران وسوريا سيؤثر سلباً في العراق

محال لبيع الاجهزة الكهربائية في بغداد

بغداد/ عبد الجبار العتابي

أوضح عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب العراقي عبد الحسين عبطان أن فرض الحصار على سوريا او إيران له تأثير كبير على الوضع الاقتصادي العراقي بسبب طبيعة العلاقات بين هذه الشعوب، ولأن الوضع سواء في سوريا او إيران او كلاهما معا له تأثير كبير في الاقتصاد العراقي والمنطقة، ولكننا سنسعى إلى أن يكون لنا موقف في حال فرض اي حصار على الدول المجاورة، وان العراق سيأخذ دوره في الوساطة كونه عضوا في الجامعة العربية وله تأثيره على المنطقة، ومن المؤكد سيكون له دور كبير.

وأكد أن عبطان العراق يعتمد على اغلب بضاعته من المنتجات الإيرانية والسورية بشكل كبير، والتبادل التجاري كما هو معلن بمليارات الدولارات وهو قابل للزيادة، فضلا عن أعداد الزوار الإيرانيين الذين يمثلون صورة من صور إنعاش للاقتصاد العراقي، واعتقد ان أي حصار اقتصادي على سوريا او إيران سيؤدي بالنتيجة الى غلق الحدود، وهذا له تأثير سلبي على الاقتصاد العراقي، إضافة الى ان العراق مر بمرحلة الحصار ورأينا كيف كان تأثيره على الشعب العراقي.

وقالت الخبيرة الاقتصادية الدكتورة سلام سميسم: "من المؤكد ان العراق سيتضرر لان اغلب السلع التي في الأسواق العراقية هي من هاتين الدولتين مع عدم وجود تنافس بالنسبة للسلع المثيلة من الدول الأخرى لاسيما أن السلع رخيصة نسبيا قياسا للسلع الأخرى، لذلك فالأمر يشكل خطراً على المستهلك ويجعل مجالات الاختيارات محدودة، ثم ان الكثير من تجارنا من القطاع الخاص ارتبطوا بمصالح مع إيران وسوريا، مثلا هناك من لديهم مصانع حدودية مع إيران ومصانع في سوريا، وهذه اموال عراقية ستذهب لأنهم لا يقدرون على المغادرة وسيصابون بنكسة اقتصادية، ناهيك عن ان هاتين الدولتين تمثلان أسواقا أساسية لمنتجاتنا ومنها النفط وخاصة سوريا".

وأضافت: "كذلك أن السياحة الدينية في العراق تعتمد كثيرا على الزوار الإيرانيين، حيث نسبتهم ٩٠ ٪، وإذا ما صار حصار فمن غير الممكن استمرار السياحة الدينية التي ستنهار بالتأكيد وهي مرتكز اقتصاد محافظات الفرات الأوسط واعني بها الديوانية والنجف وكربلاء، ثم هناك شيء آخر مهم وهو أن الطريق الى سوريا لاسيما المرور في محافظة الانبار اصبح فيه توسع في الخدمات السياحية، وقد استفاد مواطنو المحافظة من ذلك بافتتاح مطاعم وتقديم خدمات للمارين، وإذا ما صار حصار فأن كل هذا سينتهي، وهذا يشمل بالطبع محافظات أخرى، لذلك وبسبب الارتباط الاقتصادي بين الوحدات الاقتصادية الموجودة في العراق والوحدات الموجودة في الاقتصاد الايراني والسوري بشكل إجمالي فأننا نتوقع أن نشهد نوبة تضخم شديدة في العراق في حال فرض حصار على البلدين، وهذا يضر بمصلحة الدينار العراقي وقيمته".

أما الدكتور عبد الرحمن المشهداني، أستاذ الاقتصاد في الجامعة المستنصرية، فقال: "لا أعتقد أن الضرر الذي يصيب العراق من جراء فرض حصار على إيران وسوريا سيكون كبيرا، ولكنه سيتضرر قليلاً قياسا للدولتين، فنحن في العراق مررنا بتجربة الحصار الاقتصادي التي كانت مريرة لمدة ١٣ سنة، ولكن الوضع الآن سيعكس الصورة، وسيكون بالمقلوب، فقد كنا نستورد عن طريق سوريا او إيران والآن هما يمران بهذه الحالة، اي إنهما سيعتمدان بحكم موقع العراق الجغرافي بالنسبة لهما والحدود الطويلة سيعملان مثلما كان العراق يعمل سابقا لتجاوز الحصار الاقتصادي وسيلعب العراق الدور نفسه حيث تربطه علاقات كحكومة او شعب مع البلدين وسيكون العراق محطة لاعادة التصدير لهاتين الدولتين، ويمكن حينها ان نقول (مصائب قوم عند قوم فوائد)".

وأضاف: "العراق قار على أن يعوض ما يستورده من ايران او سوريا من الجانب التركي، ونحن نعرف ان البضائع التركية تغزو الأسواق العراقية الآن، فحجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا قفز من خمسة مليارات الى ١٦ مليار دولار خلال خمس سنوات ذلك لان الأتراك درسوا السوق العراقية وما يريده المواطن العراقي، والدليل ان الأتراك يصنعون (جبن عرب)، وهو ما لم يفكر فيه احد، لذلك نحن نسمع من المواطنين العراقيين يسألون (هل هنالك شيء تركي)، أنا اعتقد ان الثمانية مليارات التي هي حجم التبادل التجاري بين العراق وإيران سيتم تعويضها من دول أخرى".

وتابع المشهداني: "الحصار الاقتصادي إذا ما فرض على إيران وسوريا فانه لا يشمل السياحة، ونحن نعرف أن الحصار ضد العراق كان اشد وأقسى وكان هناك سفر، الآن الحصار سياسي بالدرجة الأولى وسيكون ضد مسؤولين حكوميين والمصارف والصناعات، أما على الأشخاص فلا يوجد مثل هذا وسيستمر السياح بالدخول إلى العراق."

فيما قال الدكتور ستار جبار البياتي، اختصاص اقتصاد من مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية: "أولا.. علينا أن نؤكد أن العراق منذ مدة وهو يسعى الى أن تبوأ مكانة اقتصادية على المستوى الإقليمي والمستوى العالمي لاسيما بعد مرحلة الحصار التي مر بها لمدة ١٣ عاما والحروب التي خاضها، التي أثرت على مكانته الاقتصادية وعلى دوره الاقتصادي في المنطقة العربية والعالمية، لذلك هناك مسعى لتغيير مجمل العلاقات الاقتصادية العراقية مع دول الجوار والمحيط الدولي، والمسألة الأخرى يجب الإشارة الى انه لا يوجد اليوم اقتصاد مغلق، وانما في ظل التطورات الحديثة والمصالح المتبادلة يشهد العراق وغيره من دول العالم أدوارا اقتصادية تختلف عما سبق، من هذا المنطلق نجد أن اي حصار او خلق أزمات معينة بالنسبة لدول الجوار العراقي، بغض النظر عن المواقف السياسية والتأثيرات".

وان كان الأمر سياسيا، فأنه بالتأكيد سيؤثر على العراق لان العراق يرتبط بإيران وسورية بعلاقات اقتصادية وحجم تبادل تجاري لا يمكن الاستهانة به، مثلا: حجم التبادل التجاري بين العراق وإيران حسب الإحصاءات الرسمية تصل الى ١٠ مليارات دولار، وبين العراق وسوريا الى مليارى دولار عام ٢٠١٠، وربما تصل مع نهاية العام الحالي إلى ٣ مليارات. ومن جانب الإقليم فقد أثمرت زيارة رئيس وزراء الإقليم إلى إيران عن تبادل تجاري وصل الى خمسة مليارات، والتأكيد على هذا الحجم لم يأت من فراغ وقد نلمس هذا في السوق العراقية التي امتلأت بالكثير من السلع، وعندما نقول إنها لم تأت من فراغ فهذا يرتبط باتفاقيات معينة بين العراق وبين إيران كأن تكون اتفاقية المناطق الحرة او تسهيلات للتجار او ترانسيت مرور للبضائع عبر العراق، وهذه كلها تعزز طبيعة العلاقات المتطورة بين العراق وايران وسوريا، ولهذا فأن العراق من الممكن أن يتأثر سلبا اذا ما حصلت ازمة في المنطقة.

أما المستشار الاقتصادي في السفارة الإيرانية في بغداد فلاح الشيباني،فقال: "إذا فرض الحصار الاقتصادي على الجمهورية الإسلامية الإيرانية وعلى حليفتها سوريا فسوف يتضرر العراق اقتصاديا بشكل واضح وكبير بسبب قطع الممرات الاقتصادية التي تربط العراق بهذين البلدين، فقطع المنافذ الحدودية التي تربط إيران والعراق من خلال ١٤٠٠ كيلومتر ابتداء من زاخو الى الفاو، له تأثيره بالطبع، هذه المنافذ الحدودية عبارة عن سبعة منافذ، وهي اذا أصابها تضرر في الجانب الإيراني فسوف يصيبها تضرر بالنتيجة في الجانب العراقي، لان الاتصال الاقتصادي سينقطع تماما وتتوقف كل التعاملات، هذا جانب، أما الجانب الاخر اذا تعرضت سوريا الى حصار اقتصادي فهناك منفذان حدوديان هما منفذ ربيعة ومنفذ قرقوش، واذا ما اغلق هذان المنفذان اقتصاديا فسوف يكون هناك حصار اقتصادي على العراق ايضا، لان هناك بضائع كثيرة تستورد للعراق عن طريق المنافذ السورية، فبالتأكيد سيكون الضرر كبيرا على الوضع الاقتصادي العراقي، علما ان حجم الصادرات بين العراق وإيران عام ٢٠١٠ بلغت ١٠ مليارات دولار، وهذا حجم كبير، وهذا يعني ان الحصار على إيران سيؤدي بالنتيجة الحتمية إلى ضرر في اقتصاد العراق.

مجلس كربلاء: تخصيصات المحافظة ستبلغ نحو ٢٠٠ مليار دينار

كربلاء / السومرية نيوز

أعلن مجلس محافظة كربلاء،امس الخميس، أن موازنة المحافظة للعام المقبل ستبلغ نحو ٢٠٠ مليار دينار عراقي، وفي حين اعتبرها غير كافية، دعا إلى وضع برنامج وطني لتطوير المحافظة وبما ينسجم والمكانة الدينية لها.

وقال نائب رئيس مجلس محافظة كربلاء نصيف جاسم الخطابي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "حصة المحافظة من موازنة العام المقبل ستتراوح ما بين ١٩٠ و٢٠٠ مليار دينار"، مبيناً أن "هذه الزيادة تعتبر تطوراً مهماً على صعيد التخصيصات المالية".

وأضاف الخطابي أن "هذه الزيادة أقل مما تطمح إليه الحكومة المحلية"، مشيراً إلى أن "كربلاء تعاني من نقص كبير في مجال الخدمات والبنى التحتية منذ سنين طويلة ويحتاج تطويرها إلى تخصيصات مالية كبيرة". ودعا الخطابي الحكومة والبرلمان إلى "وضع خطة وطنية للنهوض بواقع كربلاء الخدمي"، مضيفاً أنها "تستقبل أكثر من ٢٠ مليون زائر سنوياً وما يخصص للمحافظة من أموال إنما يخصص لكل زائريها وليس لمواطنيها فقط".

وأعرب الخطابي عن أمله "ألا يحتسب مبلغ ٥٠ مليار دينار الذي خصصته رئاسة الوزراء لكربلاء في عام ٢٠١٢ تنفق للزيارات والمناسبات الدينية، ضمن حصة المحافظة من الموازنة"، موضحاً "نأمل أن يضاف هذا المبلغ على حصة كربلاء من الموازنة وألا يكون جزءاً منها".

وكان النائب الأول لمحافظ كربلاء عباس الموسوي،قد أعلن في (١١ كانون الأول ٢٠١١)، عن تقديم استقالته احتجاجاً على عدم استجابة الحكومة المركزية لمطالب مجلس المحافظة بشأن زيادة المخصصات المالية وتعديل ميزانية المحافظة، فيما أعلن في (١٣ كانون الأول ٢٠١١)، تراجعه عن الاستقالة التي تقدم بها في وقت سابق، بعد استجابة الحكومة المركزية لمطالبه.

يشار إلى أن حصة كربلاء من الموازنة للعام الحالي ٢٠١١، بلغت نحو ٩٠ مليار دينار، فيما أكدت الحكومة المحلية أنها أنفقت بشكل كامل على مشاريع الطرق والمجاري وشبكات المياه وتطوير الساحات العامة وغيرها من المشاريع.

يذكر أن محافظة كربلاء طالبت الحكومة الاتحادية، في (٢١ تشرين الثاني الماضي)، بمخصصات مالية لتحسين لتغطية نفقات زيارة عاشوراء، فيما أكدت أن الخطة الأمنية الخاصة بالمناسبة ستناط بلجان من كبار القيادات الأمنية في وزارتي الدفاع والداخلية.

الاقتصاد البرلمانية: لن نصادق على موازنة ٢٠١٢ ما لم ترسل الحسابات الختامية للسنوات السابقة

بغداد/ المدى

هددت لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية، ، بعدم المصادقة على الموازنة العامة للعام المقبل ما لم يتم إرسال الحسابات الختامية للسنة الحالية والسنوات السابقة، مؤكدة أن الأمر يشكل مخالفة دستورية للمادة ٦٢ الفقرة أولا والمادة ٨٠ الفقرة رابعا من الدستور.

وقال سكرتير اللجنة حبيب غالي عبود في بيان صدر عنه، وتلقت المدى نسخة منه إنه "بعد الاطلاع على مشروع قانون الموازنة العامة فان لجنة الاقتصاد والاستثمار تجد أن هناك مخالفة دستورية في ما يتعلق بالموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٢، حيث لم يتم إرسال الحسابات الختامية لسنة ٢٠١١ ولا حتى السنوات السابقة"، معتبرا أن "الأمر يشكل مخالفة دستورية للمادة ٦٢ الفقرة أولا والمادة ٨٠ الفقرة رابعا من الدستور ونستغرب هذه المخالفة". وأضاف عبود "إننا نرى أن عدم إرسال الحسابات الختامية وراءه دوافع، وهو أمر مقصود ولا يمكن قبول أي تبرير من الحكومة بهذا الصدد"، مؤكدا أن "عدم إرسال الحسابات الختامية لا يحتمل إلا تفسيرين، هما عجز الأداء الحكومي، وتغطية الفساد المصاحب للتعامل مع تخصيصات الموازنة ونرجح التفسير الثاني". وأشار عبود إلى أن "الأجهزة الحكومية عندما تكون بحاجة إلى تخصيصات فإنها ترسل كامل احتياجاتها وأكثر بموجب جداول أصولية ومبوبة ولا غبار عليها ولا مجال حتى للطعن فيها أو تجاهلها كلاً أو جزءاً، إلا أنها عندما يطلب منهم إرسال كشف بالحسابات الختامية تبدأ بالمماطلة والتسويف".

وشدد عبود "أننا لسنا على استعداد بمشاركة الحكومة في مخالفة الدستور والتصويت على قانون الموازنة ما لم يرفق معها الحسابات الختامية"، بحسب البيان. وكانت اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي قد أعلنت، في ١١ كانون الأول ٢٠١١، عن وصول قانون الموازنة العامة للعام ٢٠١٢ إلى البرلمان، وفي حين أكدت أن بعض فقراته بحاجة إلى دراسة، أشارت إلى أنها ستعرضه على مجلس النواب لمناقشته خلال الجلسات المقبلة.

وكان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي قد طالب، في (٢٨ تشرين الثاني ٢٠١١)، بضرورة الإسراع في انجاز الموازنة السنوية للعام المقبل خلال مدة قصيرة، مؤكداً ضرورة عدم المساس بحقوق المحافظات في ضخ الأموال باتجاه إقامة المشاريع والاستثمارات، فيما أكد صندوق الدولي أنه يعمل حالياً على تخفيض وتقليل الموازنة الجارية في ميزانية العراق لعام ٢٠١٢. وأعلن رئيس الوزراء نوري المالكي في، (١٦ تشرين الثاني ٢٠١١)، أن الموازنة المالية للعام ٢٠١٢ ستحال إلى مجلس النواب قريبا، مؤكداً أن دولاً كثيرة وافقت على تنفيذ المشاريع بطريقة الدفع بالآجل.

يذكر أن وزارة التخطيط، أعلنت في (٢٢ أيلول ٢٠١١)، أن الموازنة المالية للعام ٢٠١٢ المقبل، ستتراوح بين ١١٢ و١٢٠ مليار دولار، مؤكدة أن ٣٥ بالمائة منها خصصت للموازنة الاستثمارية، في حين بلغت موازنة العام ٢٠١١ الحالي ٨١,٩ مليار دولار بعجز بلغ ١٣,٣ مليار دولار.

كركوك: ميزانية المحافظة للعام المقبل تبلغ ٥٠٠ مليار دينار

كركوك- (آكانيوز)

أفاد نائب رئيس مجلس محافظة كركوك امس الخميس، بأن ميزانية محافظة كركوك للعام ٢٠١٢ ستبلغ ٥٠٠ مليار دينار، منتقدا في الوقت نفسه الحكومة الاتحادية لعدم منح مجالس المحافظات صلاحيات أوسع لمجالس المحافظات.

وقال ريبوار طالباني لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "الميزانية الممنوحة للمحافظة لا تكمن في قلتها أو زيادتها بل تكمن في منح الصلاحيات لنا من قبل الحكومة الاتحادية في بغداد."

وأضاف بالقول: "نحن نشدد على ضرورة منحنا صلاحيات أوسع لخدمة أهالي كركوك بمختلف قومياتهم حيث أن الحكومة العراقية مقصرة بهذا الجانب." وتابع قائلا إن "ميزانية كركوك للعام المقبل ٢٠١٢ ستكون ٥٠٠ مليار دينار على أقل تقدير"، لافتا إلى أن "المحافظة تحصل على مبالغ أخرى من ميزانية البترودولار، ولذلك نتوقع أن تتراوح الميزانية المقبلة للمحافظة بين ٥٠٠ و٦٠٠ مليار دينار."

وبحسب أرقام الحكومة العراقية فإن الموازنة المالية للعام المقبل تبلغ ١٠٢ تريليون دينار جاءت نتيجة احتساب الإيرادات الناجمة عن تصدير النفط الخام بمعدل سعر ٨٥ دولارا للبرميل الواحد وبقدره تصديرية تصل إلى ٢,٦ مليون برميل يومياً، من ضمنها الكمية المنتجة والمصدرة من إقليم كردستان والبالغة ١٧٥ ألف برميل يومياً، حيث ستدخل إيرادات النفط صندوق تنمية العراق بعد خصم ٥ ٪ عن تعويضات حرب الكويت.

وقد بلغت الموازنة الاستثمارية ٣٧ تريليون دينار والموازنة التشغيلية ٨٠ تريليون دينار توزعت على مؤسسات ووزارات وهيئات الدولة كافة، حيث سيتم توزيع النفقات العامة وفق النسب السكانية بعد استبعاد مخصصات مركز الوزارة الاتحادية والنفقات السيادية.

اختتام الدورة الثانية لمعرض بغداد الدولي للبناء والإعمار

بغداد/ المدى

أعلنت وزارة التجارة العراقية امس الخميس، عن اختتام معرض بغداد الدولي للبناء والاعمار بدورته الثانية وبمشاركة ٢٢٠ شركة.

وقال مدير عام الشركة العامة للمعارض صادق سلطان في تصريح صحفي إن "وزارة التجارة اختتمت معرض بغداد للبناء والاعمار والذي شاركت فيه ٢٢٠ شركة من ١٧ جنسية أجنبية وعربية وبحضور اغلب وزارات الدولة المعنية بمشاريع البناء والإعمار".

وأضاف أن "الوزارة قررت إقامة ٢٠ معرضاً سنويا بهدف تعزيز الدور التجاري للشركات الاستثمارية في العراق في المرحلة المقبلة" مبيناً أن "إقامة المعارض التجارية تسهم في تقليل المعوقات التي تقف أمام المشاريع الاستثمارية وخاصة في ما يتعلق بمشاريع البناء والإسكان."

وكانت وزارة التجارة العراقية قد افتتحت الدورة الثانية لمعرض بغداد الدولي للبناء والإعمار يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر الجاري بحضور ٢٢٠ شركة. وأعلنت الوزارة عن سعيها لانتهاز فرصة إقامة المعرض لإبرام اتفاقيات ثنائية مع الشركات العالمية المشاركة. وتقام معارض تجارية مشابهة في أربيل والسليمانية والبصرة وكربلاء وعدد من المحافظات العراقية الأخرى.

وشارك في معرض بغداد الدولي في دورته ٣٧ الذي أستأنف نشاطه العام الماضي بعد توقف دام سنوات بسبب الأحداث السياسية والأمنية التي تلت حرب عام ٢٠٠٣، أكثر من ٧٠٠ شركة أجنبية وعربية ومحلية.

وكانت الدورة الأولى لمعرض بغداد الدولي قد انطلقت في العام ١٩٦٤ الا ان المشاركات اقتصرت على خمس دول فقط حتى انضم المعرض الى عضوية المعارض الدولية عام ١٩٧١ ليكون بعدها مضيّفا لدول عربية وأجنبية.

النفط والطاقة: تأسيس شركة غاز البصرة سيستغرق أربع سنوات

بغداد/المدى

اعتبرت لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب أن خطوة تأسيس شركة غاز البصرة جاءت متأخرة، مؤكدةً أن تأسيسها سيستغرق أربع سنوات.

وقالت عضو اللجنة النائب عن /ائتلاف دولة القانون/ فاطمة الزركاني في تصريح لمراسل الوكالة الاخبارية للانباء امس الخميس:إن خطوة تأسيس شركة غاز البصرة جاءت متأخرة، وكان من المفترض أن تكون جميع هذه الإجراءات خلال السنوات الماضية لتكونٍ الشركة قد أعطت ثمارها خلال هذه المدة، مشيرةً الى أن التأسيس يحتاج الى ما لا يقل عن أربع سنوات لكي تتوسع قاعدة الشركة وتبدأ بالعمل فعلياً.

وتوقعت الزركاني أن ملف النفط والطاقة سينتعش بعد انسحاب القوات الأميركية نهاية هذا العام، واصفةً بأن الشعب العراقي سيعيش فترة ربيع نفسي واقتصادي في جميع المجالات بعد سنوات من تكالب قوى الشر والإرهاب عليه.

وكان الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ قد أعلن منتصف الشهر الحالي بأن مجلس الوزراء أقر تأسيس شركة غاز البصرة التي ستتولى معالجة الغاز المصاحب للنفط من حقول الرميلة والزبير وغرب القرنة/١ بالمشاركة بين شركة غاز الجنوب المملوكة لوزارة النفط بنسبة ٥١٪ وائتلاف شركة رويال دتش شل بنسبة ٤٤٪ وشركة ميتسوبيشي اليابانية بنسبة ٥٪ باستثمار إجمالي بقيمة ١٧ مليار دولار لمدة (٢٥) سنة، وستتم إعادة تأهيل المنشآت الحالية لشركة غاز الجنوب في البصرة وإقامة منشآت جديدة لتجميع ومعالجة الغاز.

حيث ستساهم شركة غاز الجنوب في المرحلة الأولى بالأصول القائمة التي تملكها الشركة حالياً على أن تُغطي حصتها نقداً بالمرحلة اللاحقة مع إمكانية أن يقدم الشريك الأجنبي قرضاً بقيمة مليار دولار لتمويل جزء من رأسمال شركة غاز الجنوب.

وأضاف الدباغ بأن طاقة المشروع المقترح ستكون بحدود (٢٠٠٠) مليون قدم مكعب قياسي/ يوم (مقمق).

وأكد الدباغ أن الحكومة العراقية ستفرض ضريبة دخل بقيمة ٣٥٪ ورسوم استيراد بقيمة ٥٪ تُدفع لخزينة الدولة ورسوم تصدير مقدارها ١٪ تُدفع إلى شركة تسويق النفط (سومو) على أعمال شركة غاز البصرة.